جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون الجنائي بعنوان:

المسئولية الجنائية للحدث

دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي

مقدمة من الباحث

جمال محمد بركة عبد العال

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

١- الأستاذة الدكتورة / فوزية عبد الستار أستاذة القانون الجنائي – كلية الحقوق جامعة القاهرة	مشرفاً ورئيساً
٢- الأستاذة الدكتورة / سلوى بكير أستاذة القانون الجنائي – كلية الحقوق جامعة حلوان	عضواً مناقشاً
٣- الأستاذ الدكتور/ شريف سيد كامل أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق جامعة القاهرة	عضواً مناقشاً

السنة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

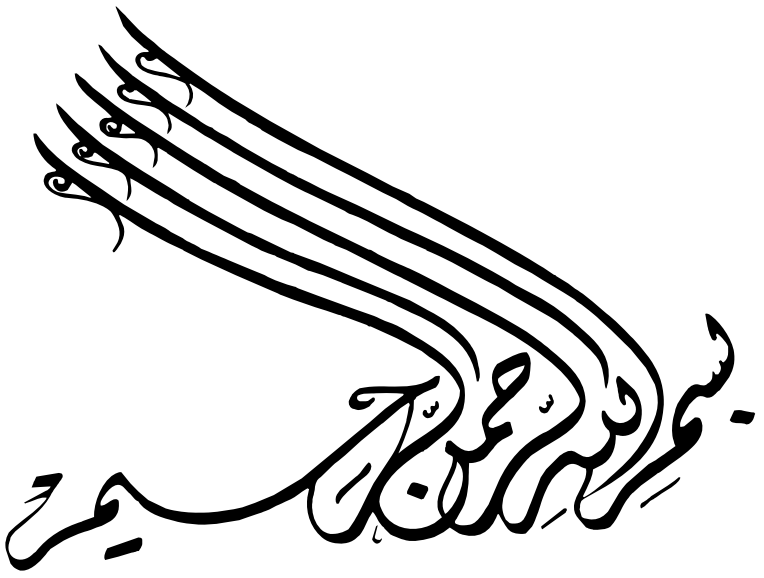
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا
قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾

سورة الفرقان آية رقم (٧٤)

﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ، فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾

سورة الصافات آية رقم "١٠٠-١٠١"

شكر وتقدير

عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ لاَ يَشْكُر النَّاسَ لاَ يَشْكُر اللَّهَ

يسر الباحث وقد انتهى من كتابة بحثه أن يتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع من ساعدوه على إتمامه، وأخص منهم الأستاذة الجليلة والعالمة القديرة الدكتورة/ فوزية عبد الستار حفظها الله ورعاها، التي رأيت فيها خلال رحلتي العلمية حنان الأمهات وأخلاق الفقهاء وتواضع العلماء، فشملتني رغم مشاغلها الكثيرة بوافر العطاء والرعاية، وبتوجيهاتها السديدة، ورعايتها العلمية، وحسن الإرشاد، فكانت نعم الأم المعلمة، والمشرفة والعالمة، فأغنت الباحث ومكنته من إنجاز بحثه، فجزاها الله عنا خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر للأستاذة الدكتورة/ سلوى توفيق بكير على تفضلها وقبولها مناقشة الرسالة فلها مني كل شكر وتقدير .

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور/ شريف سيد كامل على تفضله وقبوله مناقشة الرسالة فله مني كل شكر وتقدير .

كما لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أشكر كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية التي ساعدتني في الحصول على المراجع الهامة الخاصة بموضوع الدراسة، وأخص منها بالذكر: وزارة الشئون الاجتماعية الفلسطينية لما بذلاه من جهد كبير، وما قدماه من تعاون مخلص لتسهيل مهمة الباحث وتذليل صعوباته، كما أتقدم بالشكر لمؤسسة الحركة العالمية للدفاع عن الطفل – فرع فلسطين برام الله، والشكر موصول للأستاذ مؤمن خلف، ولكافة العاملين في مكتبة جامعتنا الرائدة ومكتبة جامعة عين شمس ومكتبة الجامعة الإسلامية بغزة وكل من ساهم معي بالقول أو الفعل .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

الباحث

الإهداء

إلـــي أطفـــال فلســـطين الـــذين يواجهـــون بأجســـادهم الناعمـــة محـــارق ومجـــازر الاحـتلال الصـهيوني بكـل إصـرار وتحـد وثبات على الأرض المباركة ....

إلى كل أبوين أعانا أبناءهم على الصلاح والبر .

إلـى والـدي عرفانـاً ... وزوجتـي وأولادي أحمد وحمزة ..

أهدي هذا الجهد سائلاً المولى عَزَّ وَجَل بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

مقدمة

الحمد لله الهادي لمن يشاء بفضله، المضل لمن يشاء بعدله، المبين لنا سبيل الرشاد، حمدا يوازي مزيد أفضاله، وإياه أسأل التوفيق للصواب، إنه خير موفق ومعين على الإحسان، والحمد لله الذي جعل السعادة والنصر والعزة والتمكين والتأييد لمن أطاعه واتقاه، وجعل الذلة والشقاوة على من خالف أمره وعصاه، أما بعد:

الأطفال هم غد المجتمع ومستقبله المشرق، وهم ذخر البلاد وقناديل الأمل والرجاء، وهم شموع التحضر والتقدم، بهم يسود الأمن وتستقر الطمأنينة في النفوس والقلوب، وهم درة الفؤاد، وعين الأمهات، وأمل الآباء، وجدوة الحياة، وهم السراج المنير، يقول فيهم الشاعر العربي حطان بن المعلى الطائي:

وإنما أولادنا بيننا أكبادنا تمشي على الأرض
لو هبت الريح على بعضهم لامتنعت عيني من الغمض

لاشك أن مشكلة انحراف الأحداث، تعد من أهم وأعقدها المشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تواجه المجتمع الدولي كافة، إذ تعرّض كيانه ومستقبل أجياله الصاعدة لخطر كبير، وتهدد أمنه واستقراره، وهي مشكلة ذات خطورة مزدوجة: فمن ناحية، يصبح الأحداث المنحرفون طاقات معطلة غير منتجة، بل عالة يمثلون عبئاً على ذويهم وعلى المجتمع، ومن ناحية أخرى، يسببون أضراراً مؤكدة من نتائج أفعالهم الإجرامية المتنوعة التي تقع على الأشخاص والأموال،

فهم في حاضر عبء على المجتمع، وفي مستقبلهم عوامل هدم وإعاقة لتنميته وازدهاره .

إن الجريمة في المجتمع ليست ظاهرة حديثة العهد، بل عانت منها المجتمعات القديمة، وعرفتها التشريعات في مختلف العصور، وشرعت لها القوانين لمنع ارتكاب الأفعال التي تشكل خطورة على المجتمع وشبكة علاقاته، وذلك منذ أن شرع الإنسان في العيش في نطاق العشيرة أو القبيلة، رغم عدم وجود سلطان رسمي، كالشرطة والمحاكم والسجون، فالمجتمعات لم تخل من الجريمة، فهي نتيجة لازمة لحياة البشر وما يثور بينهم من تنازع وتدافع في المصالح، وتنافس على إشباع الحاجات يقول عز وجل: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴾[1].

إن انحراف الأحداث ظاهرة ذات أبعاد متنوعة وعميقة ومعقدة ومتداخلة مع مكونات الإنسان النفسية والاجتماعية، ومرتبطة باهتماماته التربوية والاقتصادية، فيبدو الانحراف نتيجة محققة نظراً لتأثر تلك المكونات بخلل يؤدي إلى قصور في أداء الحدث لوظيفته، فيحدث الاضطراب لدى الحدث. فمن الناحية الاجتماعية، يعتبر انحراف الحدث دليلاً واضحاً على وجود خلل في التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها، فيؤدي ذلك إلى خلق مشكلة في تواصل الحدث مع المجتمع، وتظهر عليه معالم العزلة والانطواء والخوف من الاندماج في المجتمع بشكله الطبيعي، فتنمو في داخله بذور الانحراف والجريمة، وتتشكل معه بشكل متدرج، وتتكامل بتمام بلوغه سن الرشد الجنائي ليصبح مجرماً يهدد أمن المجتمع واستقراره .

---

(١) سورة البقرة أية رقم " ٢٥١ " .

ورغم عملية التغير الاجتماعي التي شملت المجتمعات الحديثه، فإن ظاهرة الإجرام في المجتمعات مازالت موضع اهتمام كبير من علماء النفس والاجتماع وفقهاء الشريعة والقانون والساسة والمفكرين والمشرعين؛ لما تثيره من اضطراب في جملة العلاقات الإنسانية، وإهدار للقيم والعادات السائدة، وتهديد مباشر لسلطة الدولة والقانون؛ وقد اتخذ هذا التطور أشكالاً مختلفة، تمثلت في التزايد المذهل في نسب انحراف الأحداث، رغم التحول الجذري في أسلوب معاملتهم بين القديم والحديث، فحل في السياسات التشريعية الحديثة منهج يقوم على التقويم والإصلاح والتأهيل للأحداث، بدلاً من المنهج القديم الذي كان يقوم على العقوبات الجماعية والجسدية بالغة الشدة والقسوة .

لقد أفرزت التغيرات في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وثورة الاتصالات والمعلومات، والتطور في منظومة حياة الإنسان المعاصر، مشكلات بيئية ومجتمعية كثيرة ومتنوعة، خرجت عن حد السيطرة عليها والإخضاع لها، وكان من أخطرها مشكلة انحراف الأحداث، وهي – بحق – مشكلة خطيرة، تنشأ نتيجة جملة من العوامل، أهمها تصدع الأسرة وتفكك بنيانها .

لقد أثبتت الدراسات العلمية أن التزايد المستمر في المشكلات الاجتماعية والسلوكية عند الأطفال الذين يتعرضون لإهمال الأبوين يؤدي إلى السلوك غير الاجتماعي لديهم، وفي ذلك يقول الفقيه "Widom": " إن الأطفال إذا كانوا ضحايا لإهمال الأبوين أو التفكك الأسري في الصغر،

فـإن ذلـك يـؤدي إلـى تحـولهم إلـى الإجـرام بنسـبة ٥٠٪ فـي الكبـر، بالإضـافة إلى زيادة خطر ظهور شخصية غير اجتماعية "[1].

إن الأسـرة تمثـل وحـدة اجتماعيـة بالغـة التعقيـد والتراكيـب؛ لكونهـا تتضـمن أبعـاداً عديـدة ذات طبيعـة ديموجرافيـة واجتماعيـة واقتصـادية وثقافيـة، وأن تلـك الأبعـاد تعـد – بـلا شـك – عاكسـاً للمجتمـع بمكوناتـه المختلفـة، فتمثـل فيـه الأسـرة الركيـزة الأساسـية فـي التنشـئة والرعايـة لأبنائهـا علـى وشـائج متينـة مـن الـود والحـب والإخـلاص، وتلعـب فيـه دوراً فعـالاً فـي خلـق شخصـيتهم وتطبـيعهم بقـيم ومثـل وتقاليـد حميـدة، فتظـل محكومـة بقـوانين وقـيم وعـادات وتقاليـد تحكـم أفرادهـا وعلاقـاتهم، ولكنهـا قـد تتعـرض للتغييـر نتيجـة ظـروف ومتغيـرات اجتماعيـة وعالميـة تصـيبها مـن حـين إلـى آخـر، فتحـدث اهتـزازات فـي جملـة القـيم والمثـل داخـل الأسـرة، ويترتـب عليهـا بعـض المظـاهر الخطيـرة التـي تـنعكس – بصـورة مباشـرة – علـى الأحـداث الصـغار بأشـكال سـلبية، ومـن هنـا كـان موضـوع انحـراف الأحـداث، ومفهومـه فـي الشـريعة الإسـلامية والفقه الوضعي والقوانين العربية والأجنبية، موضوع جديراً بالدراسة .

أهمية الدراسة:

إن البحـث فـي مشـكلة انحـراف الأحـداث لـيس ترفـاً علميـاً، بـل هـو بحـث فـي البـذور الأولـى لتشـكل الإجـرام، ورصـد كـل الجهـود والطاقـات لمواجهتهـا، بخطـط علميـة وعمليـة للوقايـة مـن مخـاطر انحـراف الأحـداث، ووضـع الآليـات الإصـلاحية المناسـبة لتقـويم الأحـداث المنحـرفين، فجـاءت جهـود وأفكـار الفقهـاء وعلمـاء الـنفس والاجتمـاع والقـانونيين وغيـرهم مـن

(1) Adrian Raine: The psychopathology of crime, criminal behavior as a clinical disorder, Academic Press, 2003, P187.

مختلف التخصصات ذات العلاقة للتصدي بكل اهتمام لهذه الظاهرة الخطيرة .

إن ظاهرة انحراف الأحداث تثير قلقاً متزايداً لكافة الدول، سواء كانت دولاً متقدمة أو دولاً نامية، فهي تمثل تهديداً متنامياً لأمن مجتمعاتها واستقرارها، ولخططها التنموية، وبنائها الأسري بصفة خاصة، فهي ظاهرة اجتماعية عاشت في كل المجتمعات، واختلفت نظرة التعامل معها. فقديماً اعتبر الحدث المنحرف مجرماً ويستحق العقاب لحماية المجتمع من مخاطره. أما المجتمعات الحديثة، فقد أدركت – بما لا يدعو للشك – أن الأحداث – غالبا – هم ضحايا ظروف اجتماعية أدت بهم إلى سبل الانحراف وصعوبة التكيف مع المجتمع، وأن تهيئة الظروف الاجتماعية وتدعيمها بالمقومات الصالحة لتنشئتهم في جو من العطف والحنان، هو السبيل لحمايتهم من مخاطر الانحراف .

ولقد ازدادت هذه المشكلة خطورة في هذا العصر نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي الحديث، وخاصة في المجتمعات النامية؛ مما كان له بالغ الأثر على كيان الأسرة وتماسكها، وفي ازدياد مطالب الفرد وتعرضه لمغريات البيئة مع غلاء المعيشة، فضلا عن المشكلات التي نتجت عن هذه الأوضاع، كمشكلات العمل، والبطالة، والهجرة، والإسكان، وغيرها والتي هيأت فرصا جديدة للانحراف وارتفاع نسب الإجرام .

إن الأحداث هم نواة المجتمع البشري يجب رعايتهم وبناء شخصياتهم وتحديد سلوكهم في المستقبل، وأن رعايتهم وحمايتهم تأمين لمستقبل الأمة وتدعيم لسلامتها؛ لذا تعتبر رعاية الأسرة والطفولة من عمليات البناء

الأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور بعيداً عن الانحرافات والعلل الاجتماعية .

لقد أولت التشريعات المقارنة اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة للأحداث المنحرفين، وبدأت طبيعة التعامل تشهد تحولاً جوهرياً في منهج التعامل، وواكب ذلك اهتمام كبير للمجتمع الدولي من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالأحداث، فأعلن عن جملة من المواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية التي أكدت حماية الأحداث، أهمها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتي تعد– بلا شك – دستوراً دولياً لحقوق الطفل.

أما الشريعة الإسلامية فقد كان لها اهتمام مميز بالأحداث، فخصتهم بمعاملة تتناسب مع طبيعتهم في مختلف مراحلهم العمرية، استناداً إلى فكرة التدرج في التمييز والوعي والإدراك لديهم، وفرقت بين مختلف المراحل العمرية؛ مما جعل الفقه الإسلامي صاحب بصمة خاصة جعلته يتفرد عن سائر الشرائع والتشريعات المقارنة، فكان له فضل السبق في تحديد ووضع قواعد تستند إلى أسس واضحة في معاملة الأحداث المنحرفين، وذلك باستنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على نحو دقيق، فالشريعة الإسلامية تسمو على غيرها من الشرائع؛ نظراً لسمو مبادئها وأهدافها النبيلة، وهي التي جاءت لتبين للناس كافة تفاصيل دينهم ودنياهم؛ لذا فهي تصلح لكل زمان ومكان .

وتبدو أهمية الدراسة في اهتمامها بحياة الناس الواقعية، ورصدها تزايد حالات انحراف الأحداث، وخاصة في المجتمع الفلسطيني، والذي يجد ما يبرره بعد أكثر من ستين عاماً من الاحتلال وحياة الشتات، عانى منهما أطفال فلسطين أشد المعاناة، مع ما رافق هذه السنوات من حروب وتهجير

وقتل وتشريد وهدم، وكان آخرها ما يحدث من خنق وحصار؛ مما كان له بالغ الأثر في تزايد نسب انحراف الأحداث عن المعدلات المتوقعة في فلسطين .

دافع اختياري لموضوع الدراسة :

تعود أسباب اختياري لموضوع البحث إلى عدة أسباب، أهمها :

أولاً: لا شك أن هناك دراسات عديدة تناولت مشكلات الأحداث، إلا أن الباحث سعى من خلال هذه الدراسة إلى تناول الموضوع من زاوية مختلفة تماماً، تتمثل في دراسة المسئولية الجنائية للحدث من خلال دراسة آراء الفقه الإسلامي ومقارنتها بالتشريعات العربية والمقارنة، مع التركيز على تشريعات الأحداث الفلسطينية – المعمول بها حالياً – وتناولها بالشرح والتحليل؛ لبيان أوجه القصور فيها، فكانت تلك الدراسة واستجابة فاعلة لحاجة فلسطينية ماسة .

ثانياً: لقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية عبئاً كبيراً من التشريعات القديمة، التي مثلت حقباً تاريخية مر بها الشعب الفلسطيني، منها قانون الأحداث المجرمين ٢ لسنة ١٩٣٧م الذي فرضته بريطانيا إبان انتدابها على فلسطين، ولا يزال معمولاً به في قطاع غزة، وقانون إصلاح الأحداث رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤م والصادر عن المملكة الأردنية، ولا يزال معمولاً به في الضفة الغربية. أما قانون الطفل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤م، فأقرته السلطة ليشكل الحماية للطفل. ولقد حاول المشرع وضع قانون للأحداث في فلسطين يوحد كافة التشريعات ذات العلاقة في صعيد واحد، فجاءت الدراسة استجابة لذلك التوجه، حيث لم يتناول أحد من الباحثين تشريعات الأحداث في فلسطين بدراسة علمية .

ثالثـاً: لقـد دلـت الإحصـاءات – علـى الـرغم مـن نقـص نسـبة معـدل المواليـد – علـى أن هنـاك زيـادة مسـتمرة فـي نسـبة الإجـرام عنـد الأحـداث، رغـم الجهـود الكثيـرة التـي بـذلت وتبـذل مـن أجـل إيجـاد الحلـول المناسـبة، وهـذا يعنـي – بشـكل أو بـآخر – أن هـذه المشـكلة مازالـت تتفاعـل وتتزايـد، حيـث أشـار مـؤتمر الأمـم المتحـدة الخـامس لمنـع الجريمـة ومعاملـة المـذنبين إلـى أهميـة مشـكلة تزايـد إجـرام الأحـداث، فجـاء فـي التقريـر: " إن جـرائم الأحـداث فـي ازديـاد وليسـت فـي نقصـان، وهـي موجـودة فـي جميـع الـدول، وأن تأثيرهـا فـي العديـد مـن هـذه البلـدان يلحـق ضـرراً بـالجهود الراميـة إلـى تحقيـق تنميـة اجتماعية واقتصادية في المستقبل" (١) .

رابعـاً وأخيـراً: فـإن إجـرام الصـغار غالبـاً مـا يكـون نـواة لإجـرام البـالغين، وأن الجريمـة أكثـر مـا تكـون شـيوعا بـين الصـغار، حيـث أثبتـت الأبحـاث العلميـة والإحصـاءات الرسـمية المتخصصـة أن أغلـب المجـرمين البـالغين كـانوا يمارسـون الإجـرام فـي فتـرة حـداثتهم؛ لـذا فـإن مكافحـة إجـرامهم فـي سـن مبكـرة بالوسـائل الإصـلاحية التهذيبيـة والجـزاءات المخففـة علـى قـدر كبيـر مـن الأهميـة، لكـون الصـغير لـم تتأصـل فيـه النزعـة الإجراميـة بعـد، ومـن شـأن مواجهـة تلـك الظـاهرة بخطـة تشـريعية محكمـة أن تسـهم فـي الحـد مـن الجريمـة في المستقبل، وتخلص المجتمع من ميلاد مجرمين جدد.

مشكلة الدراسة:

انطلـق الباحـث فـي دراسـته العلميـة للإجابـة علـى جملـة مـن المشـكلات التـي نعـاني منهـا، والتـي نثيرهـا مـن خـلال تسـاؤل عـام يتحـدد فـي: **مـا مـدى تحقـق المسـئولية الجنائيـة علـى الأحـداث المنحـرفين فـي الفقـه الإسـلامي**

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف، سويسرا ، ١٩٧٥م وثيقة رقم E / ٧٦ . ٢ .

والقانون المقارن ؟ وهل تميزت الشريعة الإسلامية بمنهج خاص بها في تعاملها مع الأحداث المنحرفين ؟ وما مدى ملاءمة التشريعات الفلسطينية الخاصة بالأحداث في معالجة مشكلاتهم في فلسطين ؟

منهج الدراسة:

ويقصد بالمنهج الأساليب التي يستعين بها الباحث للإجابة على التساؤلات المثارة في البحث، حيث اتبع الباحث منهاجاً علمياً يعتمد على التحليل والتأصيل لآراء مذاهب الفقه الإسلامي في المسائل الشرعية بعد تحصيلها من مراجعها الأصلية وأمهات الكتب، وبيان آراء الفقهاء المحدثين في المسائل الشرعية المناقشة وتبسيطها وشرح أفكارها، والحرص على نقل رأي كل مذهب من كتب فقهائه المعتمدين، وتحاشي أخذ أرائهم من كتب غيره .

كما نهج الباحث أسلوب المقارنة في دراسة الجوانب القانونية من الدراسة في الفقه والتشريعات العربية والأجنبية المقارنة، وذلك بقصد إبراز المقاربات بين مختلف التشريعات من ناحية والشريعة الإسلامية من ناحية أخرى، وكذلك استعراض آراء الفقه الإسلامي في المسائل المعروضة للبحث، ومقارنتها بآراء الفقه الوضعي وبما اتبعته التشريعات المقارنة من حلول في معاملة الأحداث المنحرفين، مبرزين في كثير من المواضع أوجه الاتفاق والخلاف والترجيح بينها .

وقد حرص الباحث في الرسالة على ترقيم الآيات القرآنية الكريمة وعزوها إلى مواضعها في سور القرآن، والرجوع إلى كتب تفسير القرآن كلما دعت الضرورة لذلك، كما عمل على تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الرسالة وعزوها إلى مكانها وأرقامها في كتب الحديث الشريف. وفي الجانب

القانوني، حرص على تناول المسائل التشريعية بالشرح والبيان من خلال نصوص قوانين الأحداث والعقوبات العربية والأجنبية الحديثة، مستعرضاً آراء الفقه الوضعي في المسائل الخلافية، وترجيح الرأي المناسب منها، مع الاستناد إلى الأحكام القضائية كلما دعت الضرورة لذلك .

مجال الدراسة:

هناك خط واضح – في نظرنا – يمثل عصب البحث والدراسة، ويمتد في المسئولية الجنائية للأحداث، وهو خط يبدأ من الفهم للتطور التشريعي في معاملة الأحداث الجنائية في التشريعات العربية والأجنبية المقارنة، ومن ثم نتتبع الخيط، فنتعرف على الحدث ودلالاته، والانحراف وماهيته وأنواعه، لتتضح معالم الخيط في بيان أحكام المسئولية الجنائية في تدرجها الرائع بين مرحلتين هما: مرحلة انعدام المسئولية والتي تتعامل بتدابير تهذيبية إلى مرحلة أكثر وضوحاً ونضجاً في عمر الحدث، ولكن المسئولية فيها لاتزال ناقصة، ويكون التعامل فيها بالجزاءات المخففة، واستبعاد الجزاءات المشددة في الأحكام على الأحداث في هذه المرحلة، ليوشك الخيط أن يخبو في زحمة الأفكار وتداخلها، فنلتقطه في غمرة هذه المراحل المتدرجة لنناقش حدود المرحلتين وملامحهما، وضبط الحد الفاصل في سن انعدام المسئولية الجنائية، وسن الرشد الجنائي لتمام المرحلتين بكمال البلوغ والرشد .

لننتهي لبيان معاملة الأحداث في الفقه الإسلامي، والتي تميزت بالمعاملة التهذيبية والتأديبية، بينما تمثلت معاملة الأحداث في التشريعات بالمعاملة التهذيبية والعقابية .

خطة الدراسة والبحث: